بعد خمس سنوات من الزواج

لجنة الداخلية والدفاع توافق على تجنيس أرملة الكويتي ولها أبناء

رياض عواد

قال النائب سعدون حماد ان لجنة الداخلية والدفاع وافقت امس في اجتماعها على اقتراحي تجنيس ارملة الكويتي ولها ابناء بعد خمس سنوات من الزواج دون اشتراط إعلان الرغبة

وأضاف سعدون حماد سعدون ان لجنة الداخلية والدفاع أجلت البت في منح أفراد الأسرة الحاكمة وزوجات النواب والوزراء جوازات سفر خاصة لحين ورود رأي وزارة الخارجية

وأضاف حماد ان لجنة الداخلية والدفاع ترى ان الوكيل المساعد لا يحصل على جواز سفر خاص اثناء الخدمة فكيف يعطى هذا الجواز عند التقاعد؟

وقال عضو لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب فراج العربيد عقب اجتماع اللجنة إنه تم تأجيل مناقشة مشروع الحكومة بشأن تجنيس زوجات الكويتيين لوجود مثالب عدة من ضمنها مدة الاستحقاق، لافتا الى ان اللجنة وافقت على منح أرملة الكويتي التي ليس لديها إعلان رغبة الجنسية بعد 5 سنوات من زواجها.

وكان العربيد أشار قبيل اجتماع اللجنة الى توجه باستثناء الخليجيات وغير محددات الجنسية من قانون تجنيس زوجات الكويتيين الجديد، والإبقاء على الفترة السابقة 5 سنوات مع تخفيض مشروع الحكومة الذي اشترط 18 سنة للتجنيس إلى 10 سنوات.

بدوره، قال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي إن الداخلية والدفاع البرلمانية رفضت منح القياديين المتقاعدين بالديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء جواز سفر خاصا لأن القياديين تركوا وظائفهم ولم يعد هناك داع لتمييزهم.

جانب من اجتماعات لجنة الداخلية والدفاع امس

5 نواب يقترحون زيادة دعم المنتج النباتي إلى 12 مليون دينار

الحميدي السبيعي

محمد الهدية

ماجد المطيري

أعلن خمسة نواب عن تقديمهم اقتراحاً برغبة بزيادة مبلغ الدعم للمنتج النباتي إلى 12 مليون دينار.

وجاء في مقدمة الاقتراح المقدم من قبل النواب الحميدي السبيعي ومحمد الهدية وماجد المطيري وعبدالله الكندري ود. عادل الدمخي ما يأتي:

في الوقت الذي تعتبر فيه المنتجات الزراعية من أهم الأمور التي يتطلبها المواطنون لتلبية احتياجات حياتهم المعيشية اليومية، ولما كان المزارعون في شمال الكويت وجنوبها لا يدخرون جهداً إلا بذلوه من أجل استصلاح الصحراء القاحلة وجعلها أرضاً خصبة منتجة للخيرات بكافة أنواعها بهدف تلبية هذه الاحتياجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولذلك فإن المزارعين يحتاجون إلى مزيد من الدعم المادي، علماً بأن مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قد وافق على زيادة مبلغ الدعم ليكون (12) مليون دينار كويتي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (222/06/2019) المتخذ بالاجتماع رقم (6/2019) المنعقد بتاريخ 13/11/2019، كما أن معالي وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب قد اعتمد قرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 26/11/2019، لذا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

زيادة مبلغ الدعم للمنتج النباتي ليكون 12 مليون دينار كويتي بدلاً من 7 ملايين دينار كويتي

الهاشم تتوعد أعضاء اللجنة المالية المتغيبين عن الاجتماعات

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائبة صفاء الهاشم إن اللجنة لم تعقد اجتماعها الذي كان مقررا له اليوم بسبب عدم اكتمال النصاب.

وأوضحت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اجتماعات اللجنة مقرر لها يوما الأحد والأربعاء منذ بداية دور الانعقاد، وان اجتماع الامس لم يحضره غير عضو اللجنة النائب ماجد المطيري، مشيرة إلى ان تعطل الاجتماعات يؤخر حسم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

ونوهت إلى ان استقالات بعض اعضاء اللجنة لم يتم البت فيها داخل المجلس حتى الآن وبالتالي هم مازالوا لائحيا وقانونيا أعضاء في اللجنة .

وقالت الهاشم إن استمرار عدم حضور الأعضاء سيدفع نحو رفع كتاب الى مجلس الأمة لتفعيل المادة 25 من اللائحة تجاه النواب الذين لا يحضرون اجتماعات اللجنة.

وكشفت عن وجود 240 مشروعا بقانون و 138 اقتراحا بقانون و245 اقتراحا برغبة لم يتم البت في أي منها حتى الآن مطالبة بضرورة محاسبة النواب على عدم الحضور .

وذكرت أنه كان من المفترض منا النظر في مشروعين بقانونين قدمتهما الحكومة ووضعتهما لجنة الأولويات على رأس أولوياتها وهما مشروع قانون حماية المنافسة ومشروع قانون الإفلاس الخاص باصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبينت أنه كان سيتم ايضا التصويت على تقرير بشأن حظر تعيين من هم بدرجة وزير في الهيئات إضافة إلى مجموعه من الاقتراحات بقوانين مقدمة من النواب بشأن التعيينات في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

وأكدت الهاشم ان الشعب اختار النواب لتمثيله والذود عن حرياته ومصالحة واموله بالامانة والصدق وعلى النواب حضور اجتماعات اللجنة من باب المسئولية.

من جهته، استغرب عضو اللجنة المالية ماجد المطيري عدم التزام أعضاء اللجنة بالاجتماعات التي تدعو لها رئيسة اللجنة ، وقال: حضرت امس اجتماع اللجنة ومع الأسف لم يكن هناك نصاب وهذا الاجتماع الرابع الذي لم يكتمل نصابه.

وأضف: ربما هناك أعضاء قدموا استقالاتهم ولكن لم يبت بها ولم يحضر سوى الرئيس صفاء الهاشم علما بأن جدول أعمال اللجنة يتضمن 463 موضوعا بواقع 16 مشروعا بقانون و141 اقتراحا بقانون و245 اقتراحا برغبة و3 مراسيم بقانون و65 موضوعات أخرى، مؤكدا أننا لم نتمكن من مناقشة هذه الموضوعات رغم أهميتها للمرة الرابعة على التوالي

صفاء الهاشم

عاشور: عيب أن يقال لزملاء نواب «راح نفصلكم»!

صالح عاشور

قال النائب صالح عاشور ردا على تصريح رئيس اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم تعليقا على عدم حضر بعض من اعضاء اللجنة المالية حضور اجتماعاتها عيب ان يقال لزملاء نواب "راح نفصلكم".. فالغائب عذره معه وكل غياب يتم بعذر رسمي ولا يوجد في اللائحة شيء اسمه فصل الأعضاء من اللجنة

واضاف عاشور صالح عاشور : قدمت استقالتي من اللجنة المالية لعدم التزام النواب في الحضور واللجنة لم تعقد اي اجتماع حتى الان

واختتم صالح عاشور : لا ارى وجود حرص في اللجنة على القضايا الشعبية مثل القروض والبديل الاستراتيجي وغيرها واعتقد ان الحضور في اللجنة سيكتمل اذا ارادت الحكومة تمرير قوانين معينة لأن النواب وقتها سيحضرون الاجتماعات

السويط يسأل وزيري المالية والصحة عن علاوات العسكريين والتصدي لمرض كورونا

وجه النائب ثامر سعد الظفيري سؤالا الى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل و نص السؤال على فيما يخص الاجتماعات التي انعقدت بين اللجنة الرباعية (لجنة أنظمة الخدمة العسكرية) والمتمثلة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء من جهه ووزارة المالية من جهة أخرى حيث انتهت بالموافقة على إقرار علاوات العسكريين وأن تصرف خلال العام الجاري 2020م. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1-ما الإجراءات أو القرارات التي اتخذتها وزارة المالية في شأن علاوات العسكريين حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات ذات الصلة

2- صورة ضوئية من جميع المراسلات ومحاضر الاجتماع بين وزارة المالية واللجنة الرباعية بخصوص علاوات العسكريين.-3هل انتهت وزارة المالية من اعتماد إقرار علاوات العسكريين وفقاً لما انتهت إلية اجتماعاتها مع اللجنة الرباعية بأن تصرف خلال العام الجاري 2020؟ إذا كانت الاجابة بالنفي ما الأسباب المانعة من ذلك؟ وإذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى ذكر تاريخ صرفها.

ثامر السويط

كما وجه النائب ثامر السويط سؤالا الى وزير الصحة و نص السؤال على : تطبيقاً لما نصت عليه المادة (15) من الدستور الكويتي بأن " تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة".

ولما كانت وزارة الصحة منوط بها وضع السياسة الصحية للحكومة وتخطيطها والقيام بتطبيقها في مجالات الوقاية والعلاج من الأمراض التي تهدد صحة المواطن، ويقع عليها إجراء الأعمال الوقائية واستكشاف الأمراض لاجتناب ظهورها. حيث طالعتنا وسائل الاعلام المختلفة بشأن انتشار فيروس كورونا الجديد في عدد من دول العالم، وحفاظاً على صحة أفراد المجتمع. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 -ما إجراءات وزارة الصحة للوقاية والتصدي لمرض كورونا قبل وصوله للبلاد؟ وما الإجراءات المتبعة للكشف في مراكز الصحة الأولية عن المرض في حال وصول أحد الأشخاص المصابين بأعراض الفايروس؟

2 -ما هي المختبرات التي تستطيع وزارة الصحة إجراء فحوصات خلالها عن الفايروس والمدة التي تستغرقها تلك المختبرات لإظهار النتائج؟

3 -ما الإجراءات المتبعة لتقييم المسافرين الواصلين لدولة الكويت لاحتمال إصاباتهم بمرض كورونا منذ تاريخ الإعلان عن حدوث أول حالة وفاة في العالم؟

4 – هل توفر وزارة الصحة فريقاً متخصصاً في المنافذ المختلفة؟ وما ساعات عمله؟ وهل هناك أجهزة تساهم في الكشف عن المصابين؟

-5هل شكلت وزارة الصحة لجان فنية لمتابعة فيروس كورونا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء أعضاء هذه اللجان، ومسمياتهم الوظيفية واختصاصات اللجنة.

«الشاهين» يسأل وزير الصحة عن أعداد المرضى الكويتيين في الإمارات

وجه النائب اسامه عيسى الشاهين سؤالا الى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح و نص السؤال على: تقوم وزارة الصحة بإرسال المرضى الكويتيين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة للعلاج على حساب الوزارة إلا أنه لا يوجد مكتب صحي يتابع حالة هؤلاء المرضى. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) كشف بعدد المرضى الكويتيين الذين يتلقون العلاج في دولة الإمارات العربية المتحدة على نفقة وزارة الصحة

2.) آلية وزارة الصحة في متابعتها للمرضى في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل عدم وجود مكتب صحي

3.)ما الأسباب التي دعت وزارة الصحة إلى عدم افتتاح مكتب صحي في دولة الامارات العربية المتحدة

اسامه عيسى الشاهين

الدلال: هل قامت الحكومة بتقييم أجهزة مكافحة الفساد؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد حسين الدلال سؤالا الى لسمو رئيس مجلس الوزراء (نص السؤال)صدر قرار مجلس الوزراء في جلسة (2/ 2020) بتاريخ 14/01/2020 بالموافقة على برنامج عمل الحكومة الجديد وتضمن البرنامج عدد من المحاور من أبرزها محور " تعزيز النزاهة " حيث احتوت على هدف بعنوان تنفيذ استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد وتضمن برنامج الحكومة عدد من الأفكار العامة تحت عنوان " مبادرات تعزيز النزاهة " إلا أنها عبارة عن عناوين عامة غير واضحة، ومن جانب آخر ونظراً لما آل إليه درجة الكويت في هذه السنة والسنوات الماضية من تراجع ملحوظ ومؤسف في مؤشر مدركات الفساد العالمي وهو ما يعكس فشل وضعف حكومي سابق في التعامل مع ملف مكافحة الفساد وفشل للنهج والآليات التي كان يعمل بها في الحكومات السابقة أو الأجهزة التي تتولى مهمة مكافحة الفساد، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

1- هل قامت الحكومة بتقييم نهم الحكومات المتعاقبة والأجهزة الرقابية التي تتولى مهمة مكافحة الفساد حتى تصل إلى العناوين العامة المذكورة في برنامجها الجديد المقدم إلى مجلس الأمة إذا تم التقييم ومن قام بعملية التقييم للنهج والآليات والأجهزة المسؤولة عن مكافحة الفساد مع تزويدي بنسخة من التقييم أن وجدت ونتائجها

2- ما هو الجديد والفاعل والجاد في برنامج الحكومة وخطواتها القادمة لمكافحة الفساد، وما هو الجديد الذي يعد تغيير في فكر الحكومة وآلياتها أتجاه أساليب مكافحة الفساد خاصة وأن برنامج الحكومة يحمل أفكار وشعارات عامة غير محددة وغير واضحة ولا يمكن التعويل عليها

3- ما هي آليات ومنهجية مجلس الوزراء تحديداً في متابعة البرامج والمشاريع ومدى تقدم أو تأخر الاستراتيجية التي تديرها الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وهل يوجد تقارير دورية أو يوجد فريق يتابع تنفيذ هذه الخطوات ، هل ستقدم تقارير دورية لمجلس الأمة أو تقارير تعلن بشفافية للمواطنين ، وهو الأمر الذى سيعكس مدى جدية مجلس الوزراء في مواجهة آفة الفساد الأخيرة بالانتشار وأكدتها التقارير الدولية.